أ : عبدالقادر بوعقادة جامعة البليدة 2 "علي لونيسي"

الشرفاء بمتيجة والمغرب الأوسط

في العصر الوسيط

شكل مصطلح الشرفاء عاملا مهما في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وكانت له آثار وأبعاد بليغة على المجتمع والسلطة عصرئذ، ولكن المصادر بقدر ما أغفلت الكلام عن كثير من معطيات تاريخ المغرب الأوسط الذي تعد متيجة أبرز أقاليمه، فإنّ الكلام عن الشرف والشرفاء بالمغرب الأوسط عموما لم يلق العناية الواجبة، ولا الانتباه اللازم في الكتابات التاريخية. مع العلم أنّ موقع هذين المجالين الحيويين" المغرب الأوسط ومتيجة" يستحيل أن يعدم فيه هذا الصنف من المجتمع.

فماهي حقيقة هذه الفئة في هذا المجال؟

يجدر بنا قبل الخوض في الموضوع أن نعطي تعاريف لمصطلحات متيجة والمغرب الأوسط والشرفاء".

متيجة "المصطلح والمجال":

نجد هذا المصطلح "متيجة " متداولا منذ المراحل الأولى للكتابة التاريخية التي اهتم بها العرب، فاليعقوبي صاحب البلدان (ت292هـ/905م) تحدث عن هذا الموضع وعن القائمين عليه حينما قال بأنّه فحص واسع فيه عدة مدن وحصون[1]، وبذلك فهو يلفت النظر إلى ملاحظة مهمّة هي قِدَمُ المصطلح، ثمّ إشارته إلى احتواء الفحص على مدن متعددة، وتكرر هذا المعنى عند صاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، وهو من أعلام (ق6هـ) والذي أشار بدوره إلى متيجة، وذكر خصوبة أرضها، وأنّ القرى

[1] أحمد اليعقوبي :كتاب البلدان ،طبعة بريل، 1820، ص 142.

والعمائر بهذا الفحص كثيرة[1]. وقدّم ابن خلدون نفس الملاحظة والتوصيف الذي أورده السابقون حينما ذكر بأنّ الإخباريين أشاروا إلى أنّ أهل متيجة في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين كانوا يجمعون في ثلاثين (30) مصر، ثم جاس خلالها أولاد منديل، وهم من قبيل مغرواة بعد ذهاب ملك مغرواة بتلمسان وسجلماسة وفاس وطرابلس[2]. وإنّ ابن خلدون حينما يتحدث عن المصر (30 مصرا) فإنّ ذلك يعني وجود ثلاثين حاضرة "مدينة" لأنّ المصر يقتضي أن يكون له كيان سياسي وموجه ديني (جامع، قاض، مفتي) وصلاة جامعة، إذ لا تجوز الجمع إلاّ في الأمصار، على ما ذكر و قرر الفقهاء الأحناف، وسار على نفس الاتجاه الحميري بقوله "بأنّه فحص عظيم كثير الخصب والقرى والعمائر"[3].

والملاحظة الثانية تكمن في طبيعة العلاقة بين الجزائر الحاضرة وفحص متيجة؟ وهل الجزائر داخلة ضمن الفحص، أم لا؟ يورد ابن حوقل وهو من أعلام (ق 4هـ) بأنّ فحص متيجة بادية كبيرة واسعة تنتمي لحاضرة جزائر بني مزغناي[4]، لكن معاصره المقدسي (ت 390هـ/1000م) يذكر على أنّ فحص متيجة مستقل عن جزائر بني مزغناي، فهو حينما يعدد مناطق المغرب الإسلامي يذكر جزيرة أبي الشريك وسوق ابن يخلف ودوفانة وأشير وسوق حمزة وجزيرة بني مزغناي ومتيجة وتنس وسوق إبراهيم وغيرها من المناطق[5]، وبذلك يعطي الانطباع باستقلال كل مجال عن الآخر.

---

[1] مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، تح: سعد زغلول عبد الحميد، دار آفاق عربية، العراق، دت، ص 132.

[2] ابن خلدون: العبر، ج 7، ص 87.

3 عبد المنعم الحميري، الروض العطار في خبار الافطار، تح: احسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، 1984، ص 163.

[4] ابن حوقل: صورة الأرض، ص86

[5] القدسي: أحسن التقاسم، ص56.

كما وجب الإشارة أيضا في هذا السياق إلى ذلك الخلاف الذي يظهر حول إسم متيجة حتى لدى ابن خلدون، من حيث إطلاقه على السهل الفسيح الذي يضمّ مجموعة من المدائن والعمائر والقرى على ما ذكر آنفا اليعقوبي وابن حوقل والحميري، في حين ينقل إلينا ابن خلدون في موضع آخر ليذكر بأنّ متيجة هي أقزرنة على ما ذكر البكري (ق 5هـ)، حيث أشار هذا الأخير إلى الطريق من أشير إلى بني مزغناي، ومن أشير إلى المدية هذه الأخير التي قال عنها بأنّها "بلد جليل قديم ومنها إلى أقزرنة وهي مدينة على نهر كبير عليه الأرحاء والبساتين ويقال أنها متيجة"[1]. كما أشار المتأخرون بأنّ كلمة متيجة دالة على إسم سهل نسب إلى إسم مدينة به يقال بأنها قزرونة والمسماة متيجة[2]. في حين كان الوزان قد تحدث بنوع من التدقيق على أن الكلمة "متيجة" دالّة على الضواحي من الجزائر، وهي "سهولة جميلة جدا يبلغ طولها 45 ميلاً وعرضها 36 ميلاً"[3].

[1] ابن خلدون: العبر، تح حسين شحادة وسهيل زكال، دار الفكر ، لبنان، ط2000، ج 6، ص 72. البكري أبو عبدالله: المسالك والممالك، تح جمال طلبة، دار الكتب العلمية ، بيروت،ج2ص247. اعتبر مجاورة النهر شرط من شروط بناء المدينة بالإضافة إلى شروط أخرى ، إذ اهتم العديد من النابهين لهذا اشأن وجعلوا لبنائها شروطا وخصائصا يظهر ذلك من خلال ما قرره ابن أبي الربيع شهاب الدين أحمد بن محمد (ت272هـ) حينما أفصح عن مجموعة من الخصائص الضرورية لبناء المدن منها "سعة المياه المستعذبة، والميرة المستمدة، واعتدال المكان، وجودة الهواء، والقرب من المراعي والاحتطاب وتحصين المنازل بأعداد سور يحيط بها". كما تبرز الحاضرة في التفكير الديني لفقهاء المسلمين كمكون يمتاز عن البادية في عدد من الخصائص مما دفع بالبعض منهم وعلى رأسهم الأحناف إلى عدم اعتبار صلاة الجمعة بالبادية وأنها لا تقام إلاّ بالحواضر، كما لجأ بعض الفقهاء المالكية بالمغرب الأوسط مثالا إلى الإقرار بعدم جواز قضاء أهل الحضر للبادية، ولا أهل البادية للحضر، مما يبين اختلاف الطبائع والسلوكات

[2] مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ودار الغرب الإسلامي، بيروت ، ج2، ص 105.

[3] الوزان (الحسن بن محمد): وصف أفريقيا ، تح محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2،، 1983، ج 2، ص 37.

وبغض النظر عن التسمية إن كانت تدلّ على المدينة وتمّ تعميمه على السهل ككل، أم أنّها إسم سهل اختصت به مدينة أقزرنة؟ فإنّ المختصين أشاروا أيضا إلى ملاحظة أخرى تخص الفحص من حيث وضعه الطبيعي التضاريسي، حينما يحيلون على المقدسي على أنّ متيجة تقع "في مرج به ماء جار عليه أرحية وهي إقليم واسع"[1]. و نبّهت الدراسات المتأخرة عند الحديث عن متيجة بأنّه وجب التحري عند مشاهدة مناظر هذا الإقليم اليوم، وألّا يُظن بأنّ حالته تلك كانت منذ القدم، بل إنّ سهل متيجة كان جزءً منه فيما لا يزيد كثيرا عن قرن مغمورا بالمستنقعات[2]، ممّا يعني بأنّ وضعه الطبيعي المنخفض قد سمح بانتشار المستنقعات، ولا تزال هذه الصفة رغم انكماش الظاهرة- تتداولها الشفاه، خصوصا وأنّ بعضا منه قد سمي بذلك - نقصد بلدية "تسالة مرجة" مثالاً- .

الشرفاء :

أفرز مجتمع بلاد المغرب عموما والأوسط خصوصا أصنافاً من الناس، لهم مراتب وتحليات معتبرة تداولها أصحاب التراجم والمناقب والطبقات كالشريف والصوفي والولي والصالح والعارف والأصولي والمشارك،

و معلوم أنّ الشرف شرفان شرف النسب الذي اختص به البعض فقط، باعتبار القرابة من النبي صلى الله عليه وسلم، وشرف العلم منصوص عليه "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنّما يتذكّر أولوا الألباب"[3]، والنصوص في هذا السياق كثيرة، وهناك من جمع بينهما فصار شريفا شرعاً وعرفاً على حدّ قول ابن مرزوق الحفيد ت842هـ/1439م[4].

---

[1] المقدسي شهاب الدين: أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، طبعة ليدن، 1906، ص 288.

[2] شارل أندري جوليان: تاريخ شمال إفريقيا، تح: البشير بن سلامة، محمد مزالي، الدار التونسية للنشر، ط 1983، ص 19.

[3] سورة الزمر ، أية رقم09

14 . ابن مرزوق (الحفيد):إسماع الصم في إثبات الشرف للأم، تح مريم لحلو ،ط2 ،مطبعة الشرف، وجدة، المغرب،2006، ص227.

قيمة الشريف:

بقدر ما كان لخاصية الشرف على السياسة الأثر البارز في إدارة الحكم والقبول من طرف المجتمع، فإنَّ وقعها في الميدان العلمي لم يقلّ عن ذلك شأناً. فبروز علماء من أسر ذات النسب الشريف قد أضفى على علمهم وفقههم ميزة خاصة، لقيت القبول عند العامة والخاصة وذوي السلطان. وقد تحدث عن مكانة الشرفاء ببلاد المغرب ابن مرزوق في مسنده، إذ يذكر أنّ الشريف إذا ورد المغرب صار نزهة وأعجوبة في البلاد التي يمرُّ عليها، وأنّ "الشرفاء الأدارسة وشرفاء مراكش والتلمسانيين لكل منهم جرايات كافية، ومرتبات شهرية على قدرهم، ذكورهم وإناثهم، مع الكسوة الجارية في السابع من المولد النبوي"[1].

ونظراً لقيمة الشرف على ذهنية المجتمع المغربي، فإنّ النقاش احتدم في المسألة، وتمّ طرح العديد من الآراء في شأنين، أولهما ما مدى اعتبار الشرف من جهة الأم[2]؟ و قد صارت هذه النازلة مسألة تجاذب بين علماء المغرب عموماً إلى حدّ اختلاف علماء تونس وعلماء بجاية سنة 726هـ/1326م، حيث صرّح علماء تونس بأنّ ذلك لا يدعى شرفاً ولا شريفاً[3]، في حين تحدث ابن مرزوق عن المسألة، وذكر أنّ علماء تلمسان وبجاية، وعلى

[1] . ابن مرزوق: المسند، ص.151

5 . صنف علماء المغرب في هذا الشأن تصانيف منها تصنيف محمد المراكشي الأكمه (ت 809 هـ) هو إسماع الصم في إثبات الشرف من قبل الأم؛ وتصنيف محمد بن مرزوق الحفيد (ت842هـ) : إسماع الصم في إثبات الشرف للأم ؛ وقد تم تحقيقهما من طرف مريم لحلو. وتحدث ابن قنفذ أبو العباس أحمد (ت810 هـ) عن تحفة الوارد في اختصاص الشرف من الوالد؛ وصنف أحمد بن المبارك اللمطي السجلماسي كتاب : إسماع الصم في إثبات الشرف من قبل الأم : الخزانة الصبيحية ،سلا، رقم 883؛ والعابد بن أحمد بن الطالب بن سودة المري(ت1359هـ) في : إزالة اللبس والشبهات عن ثبوت الشرف من قبل الأمهات، خ ع رقم1549؛ ومؤلف مجهول : ورود العاهات على من أزال اللبس والشبهات عن ثبوت الشرف النسبي من قبل الأمهات،خ ع، رقم1119.

[3] . الأكمه : إسماع الصم، ص 101.

رأسهم ناصر الدين المشذّالي قد أفتوا به، فخالفوا بذلك رئيس التونسيين في زمانه أبا إسحاق بن عبد الرفيع، وإلى القول بالإثبات مال ابن مرزوق[1].

وخاض في المسألة نفسها أبو عبد الله الشريف الفقيه التلمساني (ت771هـ/1370م) حين طُرحت في عصره وسئل عنها، فأجاب جواباً ظهر له من الفضل في ذلك[2] ما لم يتوافر للكثير من الفقهاء. فبعد أن سرد التلمساني رأي البجائيين والتونسيين قال: وكلام الفريقين لم يتحقق منه معنى الشريف المتنازع فيه نفياً وإثباتاً، لكن المفهوم من الكلام أبي إسحاق عن الشرف أنّه النسب، ومن كلام أبي علي ناصر الدين أنّه الفضيلة على الغير، وراعى في ذلك ناصر الدين معنى الشرف لغوياً الذي يعني العلو[3]. وقد ناقش المسألة من جوانب عدَّة من حيث دوافعها وتداعياتها، والمسائل العالقة بها كالتحبيس والإرث، ممّا يعني أنّ هذه القضية قد أخذت من تفكير الفقهاء والعامة قسطاً من الجدل، لحساسيتها الاجتماعية والسياسية.

ومعلوم أنّ مسألة الشرف في النسب قد تمّ تداولها في أزمنه متقدمة، حينما تحدث ابن رشد الجد (ت520هـ) أنّ من الأشياخ من قال: لا يدخل ولد البنت في النسب والذرية كالعقب، وأنّ منهم من قال يدخل، وأشاروا في ذلك إلى الإمام مالك[4]. وهي نفس القضية التي ذكرها الشافعي (ت205هـ/821م) حينما قال: "الشرف من قبل الأم ثابت"[5]، مع العلم أنّ الإمام الشافعي ينسب إلى العترة النبوية من جهة الأم.

أمّا الشأن الثاني فتمثّل في ذلك النقاش حول المسألة من حيث الأولوية بين شرف العلم وشرف النسب، وتمّ طرح لسؤال أيّهما أفضل؟

---

[1]. ابن مرزوق الحفيد:إسماع الصم، ص227

[2]. مناقب أبي عبد الله الشريف وولديه: مكتبة آل سعود، مجموع رقم314،ورقة 44 أ.

[3]. نفس المصدر: ورقة 44 ب.

[4]. مسائل أبي الوليد بن رشد،ج2، 911، أخذا عن ابن مرزوق الحفيد:إسماع الصم، ص 229.

[5]. الأكمه : إسماع الصم، ص100 ؛ مع الملاحظة أن المحقق لم يقف على مثل هذا القول عند الشافعي.

وانتهي إلى ما صنفه أبو عبد الله محمد المهدي الصخراوي ت 1114هـ/1703م من خلال كتابه "خلاصة الأدب، في الردّ على من قال: أنّ شرف العلم أفضل من شرف النسب"، وذكر مقارنة بين قولي الإمام مالك والشافعي، حيث ذهب الأول إلى أنّه لا يفضل على بضعة الرسول صلى الله عليه وسلم أحداً، وفصّل من ذلك تفصيلاً[1]. وذهب الشافعي إلى أنّ العلم أفضل من غيره[2]، هذا إذا لم يقترن الشرف بالعلم، أمّا إنّ اقترن كل من العلم والشرف فإنّ شرف النسب معتبر. فمن خلال هذا يتبيَّن لنا قيمة الانتساب إلى العترة النبوية، وكيف حاول البعض أخذها كمستند متين لبلوغ غايات كانت غالبها سياسية[3].

مجال المغرب الأوسط في العصر الوسيط.

يعتبر الحديث عن بلاد المغرب الاوسط في المراحل الأولى من العصر الوسيط من المواضيع التي تتطلب جلدا وصبرا، لأنّ البحث عن المادة فيما قبل القرن الرابع للهجرة(10م) يواجه صعوبات جمّة، وعليه فإنّ الكلام عن موضوعات الأرض والاقتصاد والسلطة والمجتمع، والتفصيل في العامة والنخبة، ومجمل الطبقات، يتطلب التنقيب الحثيث عن المادة، وربما اللجوء إلى المصادر التاريخية فقط هي من الخطورة بمكان، ممّا يفرض على الباحث ضرورة تقصي الحقائق والمعطيات من كتب باتت لدى عدد من المختصين علوما مساعدة، في حين صارت بحكم الحاجة والضرورة من العلوم الأساسية التي يقتضيها البحث التاريخي، لأنّها تفسر العديد من

---

[1] . الصخراوي (أبو عبد الله): خلاصة الأدب في الردّ على من قال "أن شرف العلم أفضل من شرف النسب"، تحقيق خالد زهري، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2010، ص من29 إلى 42.

[2] . الصخراوي : نفس المصدر، ص 42 وما بعدها.

[3] . يبرز ذلك حينما أسس الأدارسة دولتهم ببلاد المغرب الأقصى سنة 172هـ مثلما أسس بنو عمر منهم السليمانيون إمارتهم تلمسان و المغرب الأوسط في نفس الفترة مع الأدارسة وربما كان ذلك قبلهم، كما عمد الفاطميون أواخر القرن 3هـ إلى اعتماد النسب الفاطمي الشريف في إعلان كيانهم ببلاد كتامة وذلك سنة 297هـ.

الحوادث الغامضة، وتقدّم ما لم تقدّمه المصادر التاريخية. وتطرح الكتب الفقهية والمصادر الدينية نفسها بقوة في هذا الشأن.

كما أنّ الخوض في الحديث عن الحركة الفقهية في المغرب الأوسط يتطلب القيام برصد البنية التي تأسست عليها الحياة العلمية والفقهية تحديدا، لكي نتمكّن من توصيفها وصفا دقيقا، لا يبتعد عن الواقع، وهو ما يعني ضرورة تتبع المعطيات التي بنيت عليها الحركة الفقهية بالمغرب الأوسط. فماهي أبرز الأسس التي قام عليها النشاط الفقهي بهذا المجال؟ وإلى أي حدّ ساهمت هذه المعطيات في رسم الملمح الفقهي بالمغرب الأوسط؟

أ- مجال المغرب الأوسط وحدوده:

لا تزال إشكالية تحديد مجال المغرب الأوسط ضمن بلاد المغرب الإسلامي مسألة غامضة ومثار جدل لدى الباحثين، وذلك بالنظر إلى التداخل الصارخ بين الدول التي قامت على أرضه، ناهيك عن فترات الاضطراب التي شهدتها المنطقة، بالإضافة إلى إشكالية النصوص المطروحة التي تحتمل التأويل الدائم، وهذا الواقع هو الذي دفع بأبي القاسم سعد الله إلى التصريح، بأنّ الجزائر إلى غاية القرنين 8و9هـ/14و15م لم تكن لها تلك الحدود المعروفة حاليا، بل اقتصرت على مدينة ساحلية صغيرة قليلة الأهمية [...]، وأنّ تسميته المغرب الأوسط لم تكن بالضبط أيضا حدود الجزائر الحالية، لأنّ هذا المصطلح --- بالإضافة إلى مصطلحي المغرب الأدنى والمغرب الأقصى- بقيت غامضة غموض حدود الإمارات الإسلامية التي تعاقبت على حكم المغرب الإسلامي[1].

ونفس الموقف اتخذه محمد بن عميرة حينما طرح إشكالية تحديد الإطار الجغرافي لبلاد المغرب منذ الفتح إلى نهاية دولة الموحدين، حيث لاحظ أنّ المصادر اختلفت كثيرا في تحديد إطاره، وأنّ المراجع حذت حذوها، وهو ما

1 - سعد الله(أبوالقاسم): تاريخ الجزائر الثقافي (ق10- 14هـ /16- 20م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1981، ج1، ص28.

دفعه إلى البحث في الموضوع[1]. كما عالج عبد العزيز فيلالي مسألة الحدود وأقرّ بصعوبة توضيح المعالم السياسية والإدارية لكيانات المغرب، واعتمد على نصوص ذات قيمة ومتخصصة محاولا إعطاء نظرة اتجاه هذه المعالم[2].

واجتهد الطاهر بونابي من خلال أطروحته، قاصدا إزالة الغموض، فتتبع انتماءات النخبة (العالمة والمتصوفة)، معتمدا بذلك مقياسا آخر لتحديد مجال المغرب الأوسط، والمتمثل في رصد العلماء والفقهاء وذوي المكانة في المجتمع، حيث ساير كتب الطبقات والتراجم والمناقب، وأقرّ بامتداد حدود المغرب الأوسط من بلاد العناب شرقا إلى تلمسان غربا إلى صحراء توات جنوبا، واستند على الغبريني فركز على المجال بذكره تراجم تنسب إلى بونة وبجاية وقسنطينة وبسكرة وقلعة حماد والمسيلة والجزائر ودلس ومليانة ووهران وتلمسان، حيث كان الغبريني ينسب كل فقيه إلى مجاله، وحينما يصل إلى علماء بلده يقول: مغربنا الأوسط وهو ما يظهر من خلال ترجمته لأبي محمد عبد الحق بن الربيع بن أحمد البجائي (ت 675هـ/1259م) مثلا حين يقول: " كان أكثر الناس إنصافا في المذاكرة، وعرض عليه قضاء بجاية فامتنع، ووصل إليه كتاب المستنصر (647-675هـ/1249-1259م) من حاضرة إفريقية لتولي قضاء قسنطينة فاعتذر، وسمعت كثيرا من أهل العلم يثنون عليه، ويقولون أنّه لم يكن في وقته بمغربنا مثله توفي في 28 ربيع أول سنة 675هـ"[3]، واقتفى أثره يحيى بن خلدون حينما أدرج إلى جانب فقهاء تلمسان نظراءهم من القلّ والقلعة ومقرة ومشدّالة وزواوة ووهران[4]. كما أنّ الباحث قدّم المغرب الأوسط من خلال اختلاف الطابع

---

1 - بن عميرة (محمد): تحديد الإطار الجغرافي لبلاد المغرب في العصر الوسيط، مجلة دراسات تراثية، مخبر البناء الحضاري، جامعة الجزائر، ع1، 2007، ص13-22.

2 - فيلالي (عبد العزيز) : تلمسان في العصر الزياني، الجزائر: موفم للنشر، 2002م، ج1، ص 35، 36.

3 - الغبريني: عنوان الدراية، ص 88.

4 - بونابي (الطاهر): الحركة الصوفية، ق1،ص 110، 111.

الصوفي في تياراته وطبيعة الهيكلة، والنتائج المترتبة عن واقع ذلك في كل من إفريقية والمغرب الأقصى[1]. وهو طرح بالرغم من جديّته يحتاج إلى مزيد من التوضيح والبرهنة في تحديد مجال المغرب الأوسط، فإذا كانت البلاد الممتدة من إفريقية إلى المغرب الأقصى فالأندلس قبل حركة الاسترداد تتسم بالانقسام، فإنّ الواقع الثقافي الفكري لا يمكن أن نقيس عليه تحديد الدول، إذ الانقسام كان دخيلا على فكر يتّسم بنكران الحدود الموجودة، ثمّ هل يكفي المظهر الصوفي في تحديد المجال، أم يجب أن نعتمد مقاييس أخرى تؤيد هذا التوجه؟

ونتيجة لهذا فإنّ الحكم الذي نميل إليه يتمثّل في أنّ التوفيق بين المظهر السياسي والمظهر الثقافي الفكري لم يكن ليعطي الدلالة الحقيقية لمجال المغرب الإسلامي، فرغم وقوع الانقسام السياسي، ظلت الوحدة الثقافية المتمثلة في حرية انتقال العلماء والطلبة والمؤلفات مستمرة، لا تخضع لهذا الواقع السياسي. كما أنّ الباحث - صاحب الطرح- قدّم ملاحظاته في مجال التحديد الجغرافي على قرائن تعود إلى ما بعد القرن 7 هـ، مع العلم أنّ المنطقة كانت في حراك قبيل هذه الفترة، لكن لشحّ النصوص تظل المسألة مطروحة في هذا الشأن، وهذا ما جعل محمد الشريف أثناء دراسته لكتاب المستفاد في مناقب العباد لأبي عبد الله التميمي، الذي ينتمي إلى ق 6 هـ (ت603هـ/ 1206م) يصرّح بأنّه لم يرد في المستفاد لبلاد المغرب الأوسط وإفريقية ذكر، إلاّ باعتبارهما محطات ثانوية في طريق الحج ذهابا وإيابا[2]. وقد جعل المنطقة غير ذات أهمية بالنسبة لرحلات المتصوفة والفقهاء والعلماء آنذاك، وهو ما يثير تساؤلا اتجاه أهمية المجال.

وإلى غاية نهاية ق 5هـ يكون مصطلح المغرب الأوسط غير متداول، بالرغم من أنّه مجال واسع برزت فيه مجتمعات لها عادات وتقاليد، ودول

1 - بونابي: نفسه، ق1، 111.

2 - التميمي (أبو عبدالله محمد) :المستفاد من مناقب العباد ، تح محمد الشريف، ق1، ص180.

لها سياسات وعلاقات، وحواضر لها من القيمة ما نافست فيها حواضر عريقة، كما دارت فيه حوادث حاسمة في تاريخ المغرب، إلى أن جاء البكري (ت487هـ/1094م) ووضع مسالكه، وجعل تلمسان قاعدة للمغرب الأوسط[1]، ليضيف الإدريسي (ت558هـ/1158م) بأنّ بجاية في زمانه هي مدينة المغرب الأوسط، وهي عين بلاد بني حماد، وأنّ مدينة تلمسان هي قفل بلاد المغرب[2]. وحدّد المراكشي عبد الواحد (ت647هـ/1249م) الحدود الشرقية للمغرب الأوسط بمدينة بونة التي كانت حدّ بلاد إفريقية[3]. ويؤكد ابن سعيد المغربي (ت685هـ/1287م) موقف كل من البكري والإدريسي بأنّ بجاية هي قاعدة المغرب الأوسط[4].

إنّ المجال الذي حدده الإدريسي هو نفسه الذي وضعه يحي بن خلدون في الإقليم الرابع، واعتبره أعدل الأرض مزاجا، وأفضلها إنتاجا، وهو ما بين إفريقية والسوس الأدنى في المغرب الأقصى[5]. ويضيف عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ/1406م) في عبره بأنّ تلمسان هي قاعدة المغرب الأوسط، وأُمُّ بلاد زناتة، ثمّ قدّم حكما واضحا في عبره، حينما جعل حدود المغرب الأوسط بين بجاية وتلمسان، وهو يتحدث عن انتفاضة أبي علي بن أبي العباس المليانى سنة 659هـ/1261م ضد الحفصيين، الذين كانوا يحوزون هذا المجال في قوله: " كان المغرب الأوسط من تلمسان وأعمالها إلى بجاية في

---

1 - البكري: المسالك والممالك، ج2، 259.

2 - الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ،ص102. واضاف الإدريسي نصا يبين فيه أهم مدن وحواضر المغرب الأوسط بقوله:" وفيه من بلاد المغرب الأوسط تنس وبرشك وجزائر بني مزغنة وتدلس وبجاية وجيجل ومليانة والمسيلة والغدير ونقاوس وطبنة وقسنطينة وتيجس وباغاية وتيفاش ودور مدين وبلزمة ودار ملول وميلة والغالب على البلاد البرابر، وكانت ديار البرابر فلسطين، وكان ملكهم جالوت بن ضريس بن جانا وهو أبو زناتة المغرب ، راجع الإدريسي : نفس المصدر، ليدن،ص 56،

3 - المراكشي :المعجب، 144.

4 - ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، ص142.

5 - ابن خلدون (يحي): بغية الرواد ، ص84.

طاعة السلطان منذ تَغلَّبَ أبوه الأمير أبو زكريا عليه، وفتح تلمسان وأطاعه يُغمراسن، وكان بين زناتة بتلك الجهات فتن وحروب شأن القبائل اليعاسيب .."[1]. وأضاف في تحديده للمغرب الأوسط بأنّ حدّه من جهة الغرب من وادي ملوية الفاصل بينه والمغرب الأقصى إلى وادي المجمع في جهة الشرق الفاصل بينه وافريقية[2]. وهو نفس التحديد الذي وصل إليه القلقشندي (ت821هـ/1418م) لبلاد المغرب الأوسط، والذي انتهى من تأليف كتابه سنة 814هـ/1411م قائلا: "أما حدودها فحدّها من الشرق حدود مملكة إفريقية وما أضيف إليها من جهة الغرب، وحدّها من الشمال البحر الرومي، وحدها من الغرب حدود مملكة فاس. وحدّها من الجنوب المفاوز التي بين المغرب وبلاد السودان"[3].

كما ذهب صاحب الروض المعطار إلى أنّ مدينة تلمسان هي قاعدة المغرب الأوسط، وحدّ المغرب الأوسط من وادي يسمى "المجمع"، وهو نصف الطريق من مدينة مليانة، إلى أول بلاد تازا من بلاد المغرب، وبلاد المغرب في الطول والعرض من البحر على ساحله مدينة وهران ومليلة وغيرهما، إلى مدينة سول، وهي مدينة في أول الصحراء، وهي على الطريق إلى سجلماسة ووارکلان وغيرهما من بلاد الصحراء[...] وأنّها دار مملكة زناتة في هذه العصور القريبة، و أوّل بلاد المغرب[...] وكان هذا المغرب الأوسط قد تملّكه العلويون من بني إدريس وتَسمّوا بالخلافة " [4]. وفي أثناء ذكره لبجاية يقول الحميري: بأنّها قاعدة المغرب الأوسط، وأنّها مدينة عظيمة على ضفة البحر، واعتبرها عين بلاد بني حماد[5]. فهو إذن يضع المدينتين بجاية وتلمسان على أنهما

---

[1] . ابن خلدون : العبر ، تح خليل شحادة وتق سهيل زكال ، بيروت ، لبنان، ط 2001، ج6، ص 420.

2 - نفسه ، ج7، ص228.

3 - القلقشندي(أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشا ,تح نبيل خالد الخطيب ،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ج5، 145.

4 - الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص135.

5 - نفسه، ص80.

قاعدتا بلاد المغرب الأوسط، ولا غرابة أن يكون بينهما مغرب أوسط تلك المساحة الفسيحة ذات الحواضر.

ويأتي كل من الحسن الوزان في وصف أفريقيا، ومارمول كربخال الآخذ عنه بنوع من المزيد في كتابه أفريقيا، فيقدمان نصوصا تعتبر آخر ما تمّ التوصل إليه في تحديد المجال. ليقول الوزّان في تحديده لمملكة تلمسان بأنّها تُحدّ غربا بوادي زا[1] ونهر ملوية، وشرقا الوادي الكبير الصّمام، وصحراء نوميديا جنوبا، وهي المنطقة التي انتزعها الأمير يغمراسن بن زيان وورثها عنه أحفاده[2]. كما تتبيّن لنا أيضا- وهو يحدد مملكة فاس- الحدود الغربية للمغرب الأوسط إذ يقول الوزان: بأنّ مملكة فاس تمتد من نهر أم الربيع غربا لتنتهي إلى نهر ملوية شرقا، ومن الشمال يحدّ قسم منها البحر المحيط وسائرها البحر المتوسط[3]. أمّا المنطقة الواقعة بين تلمسان وفاس، وعلاقتها بتلمسان والمقصود منها منطقة وجدة، فإنّه يجعلها في عهده تابعة لتلمسان بحكم أنّها نهبت نتيجة الحروب بين فاس وتلمسان، يقول: "وهي الآن قليلة السكان فقراء يؤدون الخراج إلى ملك تلمسان، وإلى الأعراب المجاورين"[4]. مع العلم أنّ مؤسس وجدة هو زيري بن عطية المغراوي عام 384هـ/984م[5]. ويأتي ويأتي مارمول كربخال ليقدم المزيد من التوضيح لمنطقة المغرب الأوسط، حينما يتحدث عن تلمسان الحاضرة ومملكة بجاية، حيث يصف بلاد البربر، فيلجأ إلى تقسيمها إلى أربع ممالك هي مراكش وفاس وتونس وتلمسان، أي أنّه يجعل تلمسان منفصلة، وتضم بدورها أربعة أقاليم وهي تلمسان وتنس

[1] واد زا نهر ينبع من الاطلس ويسيل بسهل في الحد الفاصل بين مملكتي تلمسان وفاس ، راجع الوزان (أبو الحسن) : وصف إفريقيا،تر محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2،، 1983، ج2، ص 250.

2 - الوزان: المصدر السابق، ج2، ص07.

3 نفسه: ج1، ص183.

4 - نفسه ، ج2، ص13.

5 - السلاوي الناصري:الاستقصا، ج1، ص195.

وإقليم الجزائر الذي يسميه سيفاري، والإقليم الرابع هو بجاية، وهو رغم توضيحه بأنّ بعضهم يجعل بجاية في عداد مملكة تونس، إلاّ أنّه ترجح لديه أنّها تقع في إقليم تلمسان، حتى وإن كان خاضعا في بعض الفترات إلى ملوك تونس[1]. وحينما يفصّل مملكة تونس نجده يقسمها إلى أربعة أقاليم، هي قسنطينة وتونس وطرابلس والزاب[2]. وهو بذلك يبعد بجاية عن دائرة تونس ويجعلها من مملكة تلمسان، وذكر بأنّ هذا الإقليم يسكنه جماعة من العرب وزواوة[3].

وهكذا كانت تلمسان تقرن دوما منذ عهد البكري بالمغرب الأوسط، وعلى أنّها قاعدته، وقد سار على منوال ذلك من جاء بعده إلى عهد ابن خلدون، كابن الشمّاع حينما تحدث عن المغرب الأوسط[4]. وابن مرزوق صاحب المسند حينما وصف تلمسان بأنّها أشد بلاد المغرب الأوسط بردا[5]. وحينما تحدث الشفشاوني في دوحة الناشر، عند ترجمته لمحمد بن موسى التلمساني[6]، وأخيرا أبو القاسم الزياني في الترجمانة الكبرى[7].

وقد تأكّد هذا المجال من خلال الدراسات الحديثة حينما طرح محمود إسماعيل إشكالية مصطلح المغرب الأقصى، ومنوّها بأنّ هذه التسمية لم يجر الأخذ بها قبل ق5هـ/11م، واستند إلى إجماع جملة من المؤرخين

---

1 - مارمول (كربخال): إفريقيا، تر محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، ط 1988، 1989، ج1، ص25 ؛ ج2، ص291. وهو يستدل إلى ماذهب إليه بطليموس وعدد من المؤلفين المعتبرين بقوله .

2 - نفسه: ج2، ص375.

3 - نفسه : ج2، ص 375.

4 - ابن الشماع (أبو عبدالله محمد): الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية. تح الطاهر بن محمد العموري، الدار العربية للكتاب، 1984 ، ص107.

5 - ابن مرزوق :المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا ابي الحسن، تح ماريا خيسوس بغيرا، تق محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص228، وص286.

6 ابن الشماع : نفس المصدر، ص 117

7 الزياني (أبو القاسم): الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تح عبدالكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة،الرباط،ط2، 1991، ص147

والجغرافيين الثّقاة، بأنّ المغرب الأقصى يشمل الأراضي الواقعة بين تلمسان شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، وسبتة وطنجة شمالا وصحراء سجلماسة جنوبا[1].

ويمكن من خلال الجدول الآتي معرفة ما توصل إليه المتأخرون في تقسيمهم المغرب جغرافيا إلى أربعة أقاليم، استنادا منهم لما ورد في جنى زهرة الآس لعلي الجزنائي من أهل القرن 8هـ، والأدلّة البينة التوراثية لابن الشمّاع (ت894/1484) ألفه سنة 864هـ/1457م.

المصدر / الإقليم	علي الجزنائي: جنى زهرة الآس ص06	ابن الشماخ: الأدلة البينة التوراثية ص31
الأول	موضع إفريقية من جبال برقة وءاوتان[2] إلى جبال نفوسة.	إفريقية من الإسكندرية إلى مدينة طرابلس إلى حدّ بلاد قسنطينية
الثاني	المغرب المتوسط وأوله تهرت إلى سبتة وجبال درن.	الزاب ويلي هذه البلاد المذكورة من التراب الأسفل المذكور وحده مدينة تهرت.
الثالث	السوس الأقصى وحدُّه من الغرب البحر الأعظم إلى ماسة إلى صحراء المرابطين.	المغرب: ويقال له أيضا مدينة طنجة بل بلادها وحدُّها إلى آخر المغرب مدينة سلا.

أما الإقليم الرابع هو الأندلس فنعتبره بيّن المعالم والحدود، حيث لا يمكن أن يشكل الغموض لدى الباحث والقارئ. وإنّ الذي يهمنا من التحديد هو

1 - محمود إسماعيل: الأدارسة، ص ص 39، 40.

2 - هذه الجبال هي في المشرق، وهي آخر عمل مصر، وأول عمل القيروان .راجع الجزنائي: جنى زهرة الآس،ص6.

الإقليم الثاني لدى المصدرين، والذي يمكن أن نستشف منه ملاحظات أبرزها:

- ضعف التحديد للمجال الجغرافي رغم تأخر المصدرين، وهو يغيب أكبر حاضرتين وهما بجاية وتلمسان إذ لا يعمدان إلى ذكرهما، ويسجل حضور تهرت في السياق كمعلم مفيد.
- أنه حينما يذكر تهرت تظهر حدودها عند الجزنائي تبدأ من جبل نفوسة الذي كان تابعا لمملكة الرستميين حيث ينتهي الإقليم الأول، وهو تحديد يتلاءم وامتداد الدولة الرستمية.

إنّ الملاحظة العامة والخلاصة المتوصل إليها من خلال هذه النصوص، تتمثل في أنّ تحديد هذا المجال يظل دوما غامضا، باعتبار التضارب وعدم الوقوف على معالم واضحة يمكن الاستناد إليها، وذلك بفعل الملاحظة السابقة التي أساسها غياب الاستقرار، وهي الملاحظات التي طرحها بعض المستشرقين منذ زمن بعيد[1]، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الوسيلة المثلى لإعطاء وصفة تقريبية للملمح الجغرافي للمغرب الأوسط على وجه التحديد؟

نظن بأنّ اجتهادات الباحثين فيما يخص تحديد مجال المغرب الأوسط تظل جديرة بالاهتمام، ولكن يمكن تحديد آليات أخرى تضاف لتوضيح هذا الشأن وتزيد في رسم معالم هذا المجال الفسيح، والتي تتمثل في التالي:

1. **قيمة نصوص الفقه في تحديد المجال:**

لا شك أنّ قيمة المجال من حيث مساحته، وطبيعة الأحداث التي دارت فيه، والتي يمكن الجزم بأنّها كانت مفصلية في السيرورة التاريخية لبلاد المغرب الإسلامي عموما، هو ما يدفع إلى تقديم مقياس آخر إضافي ومتقدم

[1] - Georges Marcais : La Berbérie musulmane et l'orient au moyen- âge ,Casablanca . Edition afrique oriont, 1991 .p278.

تاريخيا، قد يعطي مزيدا من الإضاءات في قضية المجال. فالتنقيب عن النصوص الفقهية من فتاوي النوازل يمكن أن يعطينا رسما جغرافيا لبلاد أفريقية والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى، وقد وجد لدينا نص قديم يعود إلى عهد الإمام سحنون (ت 240هـ/854م) يحدد فيه أفق أفريقية، ورد ذلك عند البرزلي وهو يتحدث عن قضية الزواج والطلاق يقول الإمام سحنون: "وحدّ إفريقية من طرابلس إلى طبنة" وأضاف البرزلي أنّ إفريقية قبلة بجاية، وجبال طرابلس وعمالاتها منها "[1].

كما جاء في كتاب الأموال تحديد لإفريقية على لسان أحمد بن نصر الداودي (ت 402هـ/1012م) ما نصّه :" اختلفت الرّوايات في أمر إفريقية فقيل، إنّها فتحت صلحا وقيل عنوة، وقيل أسلم عليها أهلها، قال سحنون كشفت أمرها فما ثبت فيها عندي أمر، وأتاه رجل بركاز وجده في بعض مواضعها فخمّسه، ثم قسم الأربعة أخماس، فأعطاه نصف ذلك، وجعل نصفا مع الخمس في بيت المال: وقال: حدّ إفريقية من طرابلس إلى طبنة، والذي يوجب النظر فيها أن تجري على ما تواطأت عليه القرون في أمرها، وتُقَرُّ بأيدي مالكيها، إلاّ ما تواترت الأخبار أنّه اغتصب أو أجلي عنه أهلها بالأخماس التي اشتهر إسمها، وتواترت القرون على ذلك، وما من موضع منها يعمر بشيء قد جرى فيه، إلاّ تواطأ على ذكره من يليه وذكر السبب فيه، ولا يكاد مثل هذه الأشياء يخفى على أهلها وعلى ما يليها"[2]، ممّا يعني أنّ آخر حدّ لإفريقية هي بلاد الزاب دون ذكر لبجاية.

---

1 - البرزلي (ابو القاسم بن أحمد): جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002 ، ج2، ص534.

2 - الداودي (أحمد بن نصر): كتاب الأموال، تح رضا محمد سالم شحادة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1 ،2008، ص 79 ؛ المازوني (يحي بن موسى): الدرر المكنونة في نوازل مازونة،تح مختار حساني، دار الكتاب العربي،الجزائر،ط 2009 ، ج 4،ص42،43 ؛ حسين مؤنس: تاريخ المغرب، مج1 ج1، ص232.

كما أنّ نصوصا أخرى فقهية يمكن من خلالها عند تتبع الفتاوي والمسائل تحديد الكور والآفاق في بلاد الإسلام. ومنها أنّ البرزلي يطرح في نوازله مسألة في قضية الفتوى، ومكان جريانها وسريانها من منطقة لأخرى، ومنها إذا جال يهود العدوة في بلادها فلا عشر عليهم، مثل يهود فاس إذا نزلوا بسبتة، فلو اتّجروا في الأندلس لكان عليهم، ومثلهم يهود الأندلس في العدوة ، كما أنّه حين يشرح ما في المدونة يحدد أنّ ما بين طرابلس وطنجة كورة واحدة، حيث إذا اتّجر الذمي من أعلى بلده إلى أسفله لم يؤخذ منه العشر لأنّه يؤدي الجزية بها، وإنّما يؤخذ منه إذا خرج من بلده وفق ما جاء في الموطأ[1].

والبرزلي في شرحه وتفسيره أسفل البلد وأعلاه يقول، وهو ينسب إلى شيخه: "أنّ كل بلد وما انضاف إليها من عمالتها يقول: تونس وأحوازها بلد، وباجة وقراها أفق، والقيروان وأفقها بلد، والجريد بلد، وطرابلس بلد، وبلد العناب وقراها بلد، وإن كانوا تحت سلطان واحد"[2]. مما يعني أنّ بجاية لم تكن تحت سلطان واحد مع هذه البلدان، كما أوجد تقسيما آخر وذلك باعتبار الملوك المستقلين من خلال هذه الفتوى، فقال: بلاد الموحدين (ويقصد الحفصيين ورثة الموحدين) أفق، وبلاد بني عبد الواد أفق، وبلاد بني مرين أفق والأندلس أفق وهذا وفقا لما أقره سحنون[3].

فاستنادًا إلى الملاحظات الأخيرة التي جاءت من خلال فتاوى البرزلي - وهي اعتبار التقسيم والحدود وفق الملوك المستقلين - يحق لنا أن نعود في التحديد لبلاد المغرب الأوسط إلى ما قبل الموحدين، مع التنبيه إلى أنّ الدّارس لمجال الدول القائمة في إفريقية والمغرب الأقصى، بعد حركة الفتح إلى عهد الموحدين سيلاحظ أنّ المجال الممتد غرب إفريقية إلى فاس كان دوما

1 - فتاوى البرزلي، ج2، ص19.

2 - نفسه ، ج2، ص19.

3 - البرزلي: المصدر السابق، ج2، ص19.

يشكل منطقة غير مستقرة، مما يعني عدم انتمائه للشرق أو الغرب، وأنّه كان دوما يسعى إلى تحقيق ذاته كلما سنحت الفرصة، في ظل التوافق بينه والدول القائمة آنذاك أو بالقوة والخروج عن الطاعة، وبطريقة أخرى لم يكن هذا المجال لينعم بالاستقرار بسبب أطماع المجاورين له، وقد تحقق له في فترات أن أعلن كيانات مستقلة في حواضره تهرت وقلعة حماد وبجاية وتلمسان، والتي سرعان ما تؤول إلى الزوال. فهل يمكن أن يوصلنا تحديد مجال المغرب الأوسط باعتبار الدول التي قامت عليه إلى نتيجة خصوصا زمن الرستميين والحماديين، حينما أقامت الأسرتان كيانا مستقلا عن الدول المجاورة؟

2. **المقياس السياسي في تحديد المجال:**

لا يسعنا في ظل الملاحظات السالفة فيما يخص اللااستقرار الذي تميزت به حدود بلاد المغرب عموما دون استثناء، أن نسجل بروز كيانات يمكن أن تعطي ملمحا لواقع بلاد المغرب الأوسط. حيث تركزت السلطة الأموية وبعدها العباسية في القيروان وما حولها، وهو ما يعرف بإفريقية. ورغم أنّ بلاد ما وراء إفريقية -بغض النظر عن الأندلس- قد بلغت مرحلة من الفتح واستقرار الإسلام شوطا كبيرا، إلاّ أنّ واقعها السياسي ظل تحت قيادة شيوخ قبائل عمدوا إلى تأسيس كيانات ذات توجه مخالف لما هو موجود على مستوى القيروان أو الأندلس، إذ يشير أبو زكريا في سيّره - وهو يتحدث عن سيرة محمد ابن الأشعث بإفريقية ومحاولته مواجهة أبي الخطاب- أنّه أرسل العيون إلى معسكره، وحينما عادوا سألهم عن أخباره فقالوا: نجمل أو نفسّر؟ فقال: بل أجملوا، فقالوا: لقد رأينا رهبانا بالليل أسرابا بالنهار، يتمنون لقاءك كما يتمنى المريض لقاء الطبيب، لو زنا صاحبهم لرجموه، ولو

سرق لقطعوه، وخيلهم من نتاجهم، ليس لهم بيت مال يرزقون منه، إنّما معاشهم من كسب أيديهم"[1].

و برز كيان آخر بتلمسان - والتي اعتبرها البكري قاعدة المغرب الأوسط - بالموازاة مع دولة برغواطة بالمغرب الأقصى (124-534/742-1148) حيث نشأت المملكة الزناتية على يد أبي قرة المغيلي الذي كان ممن شارك في ثورة ميسرة وحاصر القيروان، وكانت ذات توجه صفري، ولكنها لم تعمّر طويلا حيث انضمت عنوة إلى الدولة الإدريسية منذ 173هـ/789م[2].

وقد كان بين هذه الإمارة بتلمسان والدولة التي تأسست بتهرت بعض النزاع، والذي يعود سببه إلى العامل المذهبي ومنزع الزعامة، بالإضافة إلى التدعيم الخارجي المتمثل في محاولة الأدارسة السيطرة على المغربيين الأقصى والأوسط بتحريك قبيلتي مغراوة وبني يفرن قصد الدخول تحت طاعتهم على قول ابن خلدون[3]. وقد صور لنا التنسي (ت 899هـ/1494م) سياسية إدريس تجاه المناطق الشرقية بقوله: "ولما استوثق له الملك. وتمت دعوته زحف إلى البرابر الذين كانوا بالمغرب كفارا [...] ثم زحف سنة 173هـ/ 790م إلى تلمسان وبها أميرها محمد بن خرز المغراوي، فخرج إليه مبايعا مطيعا فأمنه وأبقاه أميرا على تلمسان، ورجع إلى مدينة وليلي"[4]، وحينما توفى إدريس الثاني سنة 213هـ/828م - وكان عمره 38 سنة - خلفه ابنه محمد الذي عمل بدوره على إشراك إخوته في سلطانه بعد تدخل جدته لأبيه إدريس وقاسمهم الملك، ولم يذكر أنّ تلمسان وقعت تحت يد أحد إخوته،

1 - أبو زكريا: سير الأئمة، ص ص 66، 67.

2 - قدم لنا البكري تفصيلا مهمّا فيما يخص برغواطة، من حيث النشأة والمعتقد والدور الذي قام به زعماء هذا الكيان، مما يزيل الغموض عن هذه الملك الذي دام مدّة من الزمن تجاوزت العقد الثاني من القرن الخامس للهجرة، راجع البكري: المسالك،ج2،ص318 وما بعدها لعدّة صفحات.

3 - ابن خلدون: العبر: ج6، ص121.

4 - التنسي: نظم الدر والعقيان،ص 35.

ولم يعرض لتلمسان وما وراءها إذا كان بها بنو عمه السليمانيون[1]، وبذلك فإنّ تلمسان لم تدخل تحت حكم الأدارسة إلاّ اتفاقا وتعاونا، بل بقيت ذات استقلال ذاتي - إن صحّ التعبير- بغية الحماية من الخطر الداهم من تهرت، كما نسجل أنّ تلمسان قد انتقلت من المذهبية الصفرية إلى الإدريسية.

وعليه فإنّ المنطقة الممتدة من الحدود الغربية لإفريقية على عهد الأغالبة إلى غاية تلمسان، لم تكن منطقة فراغ وعبور مثلما قد يعتقد البعض، بل كانت في حراك سياسي منذ عهد أبي الخطاب في الشرق، وأبي قرة المغيلي في الغرب، إلى أن برز الرستميون الإباضيون، الذين يمكن اعتبار إمارتهم أوّل دولة مستقلة بمجال المغرب الأوسط عن الأغالبة بإفريقية وعن الأموين بالأندلس، لها أبعادها الجغرافية وعلاقتها السياسية، واستقلاليتها المذهبية، في وقت كانت تقوم في جانبها الغربي إمارات لها قيمتها ونفوذها.

مجال الإمارة الرستمية أنموذجا:

تأسست الدولة الرستمية عقب مقتل أبي الخطاب، وإعلان عبد الرحمن بن رستم أمير لها، وامتد نفوذه إلى غاية تلمسان غربا وجبال الأوراس ونفوسة شرقا. وتداخلت في حدودها مع الأغالبة، أي أنّ هذه الدولة امتد نفوذها إلى ما وراء المغرب الأوسط، حيث شمل المغرب الأدنى، يقول اليعقوبي أنّ أهل نفوسة كانوا لا يؤدون خراجا إلى سلطان، ولا يعطون طاعة إلاّ إلى لرئيس لهم بتهرت، هو رئيس الإباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم[2]، وتروي المصادر الإباضية أن عبد الوهاب أقام مدّة سبع سنوات بجبل نفوسة، حيث أراد الحج، فأبى عليه أهل نفوسه خوفا عليه[3].

---

[1] - نفس المصدر ،ص41-42.

2 - اليعقوبي ، أحمد بن ابن اسحاق بن جعفر: البلدان، تحقيق: حفناوي محمد أمين، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان،: البلدان، ص98.

3 - أبو زكريا: سير، ص 115؛ الدرحيني: ج1، ص67.

وفي شرحه لبغاية يذكر البكري بأنّ ساكني هذه المدينة قبائل مزاتة وضريسة، وكلهم إباضية، وهي قبائل استوطنت شمال الأوراس إلى بغاية[1].

كما نستشف نفس الفكرة عند ابن الصغير المالكي في قوله: "وأجمع رأيهم على محكم الهواري الساكن بجبال الأوراس، فأتوا إلى أفلح بن عبد الوهاب، وقالوا قد تدافعنا هذا فيما بيننا، فلم نرتض أحدا منا، وقد ارتضينا جميعا محكم الهواري الساكن بجبل الأوراس لمنصب القضاء"[2]. كما يخبرنا نفس المصدر كذلك بأنّه في نفس الوقت الذي كان فيه أهل نفوسة يدفعون زكواتهم إلى تهرت، كان إباضية سجلماسة يدفعونها إلى إخوانهم بتهرت[3]. ويشير إلى ما وقع في ولاية أبي اليقظان محمد بن أفلح(261-281هـ/) في باب السيادة الرستمية على الأقاليم المجاورة إلى أنّه لما استقام الملك لهذا الأمير أتته الوفود من الجبل تبتغي تقديم أمير عليهم، فكتب لهم إسم الأمير على أن لا يفتحوا المكتوب إلاّ عند دخولهم ديارهم هناك وكان بها من الأعلام الكثير، وكان إسم أفلح بن العباس هو الذي رشّحه الأمير الرستمي[4]، وهذا النص الأخير هو الذي يمكن أن ندعم به منحى البعض حينما ناقش مسألة الحدود بالنسبة للدولة الرستمية، والرد على من اعتبر موالاة النفوسيين لتهرت هي من قبيل المولاة الروحية، وليس غير ذلك، وقد ناقش المسألة ابراهيم بهاز حينما تحدث عن المجال الرستمي وابعاده والآراء حوله[5].

وهكذا أكّدت الدولة الرستمية على أنّ حدودها تمتد شرقا إلى الأوراس وجبال نفوسة، وغربا إلى تخوم تلمسان، مع الملاحظة أنّها وصلت إلى رسم علاقات حسن الجوار مع كل من الأغالبة شرقا، وذلك بواسطة اتفاق

---

1 - البكري، المسالك، ج2، ص329 .

2 - ابن الصغير (المالكي): سير، ص23؛ وكرر المسألة البرادي في مصنفه، البرادي أبو القاسم ابن إبراهيم: الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات "طبعة حجرية)، د ت،ص 175.

3 - ابن الصغير: المصدر السابق، ص 46.

[4] نفسه: ص 98.

[5] راجع تحليل ابراهيم بهاز: الدولة الرستمية، ص98 وما بعدها.

مسجّل، حينما عقد عبد الوهاب صلحا مع أبي العباس بن ابراهيم بن الأغلب على أن تكون المدينة والبحر للأغالبة، وما كان خارجا عنها فللإمام، كما رغب في موادعته روح بن حاتم صاحب إفريقية[1]. وعقدت أيضا مع سجلماسة والأدارسة غربا، ووصلت جنوبا إلى الصحراء الكبرى إلى ما وراء ورجلان وغدامس وفزان. وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أنّ حدود الدولة امتدت إلى الأغالبة شرقا والأدارسة غربا، وامتدت جنوبا لتشمل ورجلان ووادي ريغ والجريد وجبال دمر إلى طرابلس، وجبل نفوسة، وأنّها صارت على مقربة في حدود مصر، وفي فترات متأخرة مدينتي تنس ووهران[2]. وعليه فإنّ قيام دولة الإباضيين، وامتداد مساحتها لتجاور الأغالبة شرقا والأدارسة وبني مدرار غربا إلى الصحراء جنوبا، آخذة موقعها بالمغرب الأوسط مدّة من الزمن، يعطي ملمحا واضحا على وجود كيان سياسي بارز على مستوى مجال المغرب الأوسط . وقد استمر هذا التنظيم إلى مجيء الفاطميين الذين عملوا على إزالة المتعارف عليه من المعالم السالفة، ويؤسسوا نظاما شموليا، فسيح المساحة، واسع الحدود،اتخذ من باغاية فالمهدية مركزا وامتد إلى سجلماسة غربا.

الحماديون معلم تاريخي وجغرافي هام:

استمر الوضع السياسي على ما هو منذ دخول الفاطميين إلى غاية رحيلهم نحو مصر. ثم بروز الدور الصنهاجي الذي تعدّ فيه الدولة الحمادية كأبرز سمة سياسية، بحيث يمكن اعتبارها كدولة جزائرية ثانية، في نطاق

---

1 - ابن خلدون: العبر، ج4، 251؛ ج6، ص185.

2 - الحريري (محمد عيسى): مقدمات، 134؛ بحاز (ابراهيم): الدولة الرستمية، 262؛ فياض (صالح أبودياك): المظاهر السياسية والحضارية للدولة الرستمية في المغرب، ،مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، ع 55-56، ص66. راجع ما ألفه وشرحه إبراهيم زروقي حينما تحدث عن استقلالية نفوذ الدولة الرستمية

Zerouki ,Ibrahim , L'Imamat de Tahart premiére état musulman du maghreb , Paris,Ed L'Harmattan,1987 ;pp25-39 .

المغرب الأوسط بعد الشرخ الذي حصل في القبيلة الصنهاجية، والتحول الذي حدث عقب استقرار الفاطميين بمصر والمتمثل في:

أولا: إعلان الحماديين الولاء للخلافة العباسية، وبذلك معارضة إخوانهم الزيريين.

ثانيا: إعلان القطيعة النهائية مع المذهب الشيعي والولاء للمذهبية السنية.

ويمكن ملاحظة ظاهرة التدرج في إعلان الدولة الحمادية الاستقلال عن الزيريين منذ 997/387هـ إلى 405هـ 1015/1014م بالمغرب الأوسط في ثلاث معالم بارزة.

أولا: إعلان الإشراف على الولاية بشروط:

حيث عقد المنصور بن بلكين لأخيه حماد على أشير والمسيلة ليواجه زناتة، وتداول هذا مع أخيه يطوفت وعمه أبي البهار، ولمّا توفي المنصور خلفه باديس فأقرّ حمادا على عمله، وأفرده به سنة 387هـ/997م[1]، دون يطوفت وأبي البهار، وحارب حماد كل من زاوي وماكسن سنة 390هـ/1000م، الذين خرجا عن باديس، ولم يزل باديس مستعينا بحماد يستقدمه متى شاء لإخماد الثورات إلى أن كلّفه سنة 395هـ/1004م بحرب زناتة، فاشترط عليه حماد ولاية المغرب الأوسط وكل ما يفتحه، فوفى له بما شرط، وهو شرط ينم عن نزعة انفصالية، وهو مؤشر أول[2].

ثانيا: بناء القلعة:

لقد كان ابتداء ظهور حماد سنة 385هـ/997م حيث تولى أعمال الجزائر الشرقية، ومنح لقب الأمير، فكان من الأعمال التي قام بها بناء القلعة سنة398هـ/1007م، التي صار لها شأن كبير، ومن خلالها امتدت سلطته إلى أن ساد المغرب الأوسط كله. فنزل تيجس وقسنطينة ثم أبي طويل، وهو ما

1- ابن عذارى: البيان، ج1، ص 248.

[2] راجع عويس (عبدالحليم): دولة بني حماد صفحة رائعة من تاريخ الجزائر، دار الصحوة للنشر والتوزيع،القاهرة، ط2، 1991،ص61.

أثار شكوك باديس اتجاه حماد، فكتب إليه طالبا منه التنازل عن عمل تيجس[1] وقسنطينة لابنه[2]. فسير إليه جيشا بقيادة إبراهيم بن يوسف أخو حماد، فما كاد إبراهيم يصل إلى القلعة حتى أعلن الانضمام إلى أخيه حماد، فاجتمعت كلمتهما على خلع أيديهما عن طاعة باديس[3].

ثالثا : إعلان القطيعة السياسية والمذهبية مع الدولة الفاطمية:

لم يكتف حماد بالانفراد بالولاية، بل تجاوز ذلك إلى إعلان كيان جديد له انتماؤه السياسي والمذهبي، فبعدما التحق به أخوه إبراهيم بن يوسف بلكين دعا إلى الخلافة العباسية، وأعلن المذهب السني الذي كان ملاذ الأمة، ونبذ المذهب الشيعي الذي كان يمجّه الناس، وكان ذلك سنة 405هـ/1014م، وهو ما أشار إليه البعض في قولهم: " خالف دعوة باديس وقتل الرافضة، وأظهر السنة ورضي عن الشيخين"[4]. وقد كان ردّ فعل باديس أن جهّز جيشا، وسار به إلى القلعة سنة 406هـ/1015م، وحاصرها مدّة من الزمن إلى أن توفي وخلفه ابنه المعزّ الذي سيقبل بالأمر الواقع سنة 408هـ/1017م. ومع أنّ الأمير حماد كان يعلن تراجعه من حين لآخر عن مواقفه المذهبية، إلاّ أنّ هذا غالبا ما يكون أثناء الحصار وتحت الضغط، محاولا الخروج من الحرج، حتى إذا ما تقوى وفُكّ عنه الحصار رجع إلى ممارسة أعماله كأمير دولة إلى أن كان الانفصال النهائي منذ 408هـ/1018م[5].

---

[1] تيجس يحددها البكري في الطريق الرابط بين القيروان وقلعة أبي طويل، ويذكر أنها قديمة شامخة البناء وهي ببلاد كتامة. راجع البكري : المسالك، ج2،ص232.

2- ابن خلدون: العبر، ج6، ص 209، 210 وما بعدها ؛ لسان الدين بن الخطيب: أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تح أحمد مختار العبادي و محمد الكتاني، ق3، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط1964، صص 69، 70.

3- ابن عذارى: البيان، ج1، ص 261، 262؛ ابن خلدون: نفس المصدر، ج6، ص 227.

4- ابن عذارى: نفس المصدر، ج1، ص 262؛ ابن خلدون: العبر، ج6، صص 227، 228.

[5] راجع مقال بوعقادة (عبدالقادر): التحول المذهبي في العهد الصنهاجي" الحمادي الزيري" وأثره على بلاد المغرب الأوسط، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة ، دبي، ع 74، س2011، ص 6- 18.

كما تأسست بجاية كحاضرة للدولة الحمادية، وصارت عين بلاد بني حماد، وقاعدة المغرب الأوسط، في وقت كانت تلمسان قفل بلاد المغرب حسب قول الإدريسي[1]. وقد أشار ابن خلدون إلى الظاهرة الحمادية وحدودها التي شملت أغلب المغرب الأوسط بقوله: "فدولة صنهاجه بالمغرب وإفريقية لما بلغت إلى غايتها أيام باديس بن المنصور خرج عليه عمّه حماد، واقتطع ممالك العرب لنفسه ما بين جبال الأوراس إلى تلمسان وملوية، واختط القلعة بجبل كتامة من جبال المسيلة، ونزلها واستولى على مركزهم أشير بجبال التيطري، واستحدث ملكا آخر قسيما لملك آل بن باديس، وبقي آل باديس بالقيروان وما يليها، ولم يزل ذلك إلى أن أنقرض أمرهما جميعا[2].

وقد مرت هذه الدولة المغرب أوسطية بمرحلتين، مرحلة القلعة حيث توسعت خلالها غربا إلى تنس وحوض الشلف، وشرقا إلى ما وراء جبال الأوراس وتبسة وجنوبا إلى ما وراء ورقلة[3]. أمّا المرحلة الثانية (بجاية) فإنّها توسعت لتشمل تونس المدينة، إذ كان يديرها وال من قبل الناصر بن علناس، وهو عبد الحق بن عبد العزيز بن خرسان، ثم ولّى الأمر بعده ولده عبد العزيز بن عبد الحق ثم ولده أحمد، واضطربت أمور تونس مما أوجب تدخل بني حماد[4].

وقد توصل علاوة عمارة إلى تلخيص وضبط حدود الدّولة الحمادية عبر فترات الزمن، إذ يشير إلى أنّ أشير بجبالها اعتبرت بمثابة المعقل الرئيسي لقبائل صنهاجة، كما شملت صنهاجة سهول متيجة ومدينة الجزائر بني مزغنة، ثم شمل المجال الحمادي منطقة الزاب وبعض مناطق زناتة في الغرب الجزائري، أمّا في عهد الناصر بن علناس وابنه المنصور فإنّ الإمارة

1 - الإدريسي : نزهة المشتاق في اختراق الأفاق ،بريل ، ليدن،1763، 102

2 - ابن خلدون: المقدمة، الفصل 45، ص 277 ،

3 - بوعزيز (يحي): ملامح عن القلعة، مجلة الثقافة، ع36، س6، 1977، ص15.

4 - ابن عذاري: البيان: ج1، ص315 ؛ المازري (أبو عبدالله محمد بن علي): شرح التلقين: تح مختار السلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1997، ص 47، 48.

الحمادية وسعت نفوذها ووصلت إلى مدينة تونس شرقا وتلمسان غربا، كما ضمنت ولاء عدة مناطق جنوبية لها كبلاد قسطيلية ووارجلان، وقد تمّ الحفاظ في عهد العزيز وابنه يحيى بن علي على أغلب المجال السياسي المتغيّر على المجال الحالي للجزائر، ولكن يحتوي على غالبيته الشمالية[1].

وفق ما مضى فإنّ ضبط مجال المغرب الإسلامي عموما، والأوسط منه خصوصا يعسر على الباحث اتخاذ موقف اتجاهه، سواء باستعمال المقياس الفقهي أو السياسي أوحتى القبلي، لأنّه يظل مجالا مفتوحا أمام كل التغيرات السياسية وفي فترات ضيقة، كما أنّه مجال مفتوح أمام حركة العلماء والقبائل، ولا يمكن أن نضبطه إلاّ وفق ما كان قد حدده البرزلي في فتاويه، باعتبار الملوك المستقلين، حينما جعل بلاد الحفصين أفق وبني عبد الواد أفق وبلاد بني مرين أفق والأندلس أفق[2].

واستمرت مسألة الحدود بين مدّ وجزر عبر فترات الزمن، منذ اقترح ملوك الموحدين سنة 581هـ/1158م على بني عبد الوادي نواحي تلمسان، واختصوهم بالولاء دون سائر زناتة، وأنزلوهم بها لما قدر لهم من الملك بتلمسان والمغرب الأوسط[...] وبسبب هذا الولاء نافسهم بنو مرين ودخلوا المغرب، وعاثوا فيه نكاية بالموحدين وببني عبد الواد. وبقي النزاع المريني الزياني الحفصي إلى أن دخل الأتراك البلاد بداية القرن10هـ/16م[3]. فهي منذ ذلك الزمن إلى وقتنا على نفس الرسم.

الأشراف بمتيجة:

---

1 - علاوة (عمارة): مكانة الفكر العقدي في إنتاج ، مجلة الدراسات العقدية، ع2، 2005، 215-216. وقد ناقش هذا المجال المتحرك في رسالته للدكتوراه بالسوربون سنة 2002. انظر:

Alaoua. Amara : pouvoir. économie et société dans le maghreb hamadite. tése de doctorat université 1. Sorbonne 2001.vol1 page202-218.

2 - البرزلي: مسائل ، ج2، ص19.

3 - الزياني (أبو القاسم): الترجمانة، ص147.

ذكر الميلي وهو يتحدث عن صنهاجة متيجة بأنّهم أهل مدر وأنّ من مدنهم أشير والمدية ومتيجة والجزائر، وقد أسلموا لأول الفتح، لكن بعضا منهم دان بالخارجية أيام الفتنة ثم فارقوها[1]. وأفادنا اليعقوبي - وهو من وفيات (292 هـ)- سابقا بنص مهم حينما أشار إلى تواجد السليمانيين الأشراف بفحص متيجة وما حولها، هم ولد محمد بن سليمان إذ كان كل رجل من أولاده مقيما في مدينة وناحية يقول: "بلد متيجة بلد تغلّب فيه رجال من ولد الحسن بن علي بن أبي طالب يقال لهم بنو محمد بن جعفر[2]. وأكّد ذلك التنسي في تاريخه بقوله: "أما بنو سليمان بن عبد الله الكامل أخو الأدارسة فتمكنوا من المغرب الأوسط حيث قدم إلى تلمسان بعد مقتل إدريس الأول ، وقد تحالف محمد بن سليمان مع إدريس الثاني للسيطرة على ما وراء الشلف فكان له ذلك إلى غاية بجاية، ثم رجع إدريس الثاني إلى بلاده وترك المغرب الأوسط بيد ابن عمه محمد بن سليمان، هذا الأخير الذي فرق بنيه على أعمال المغرب الأوسط، فقام عيسى بأرشكول وابنه إدريس بجراوة (بين ملوية وتلمسان) وابنه الحسن علي تهرت، وابنه إبراهيم على تنس وما وراءها، وكان إبنه أحمد ولي عهده معه بتلمسان وكان إبراهيم من ولده حمزة وهو صاحب إقليم حمزة المنسوب إليه (البويرة حاليا)[3]،

---

[1] الميلي: تاريخ الجزائر، ج2، ص 215.

وقد ذكر الميلي من بطون صنهاجة بهذه المناطق بنو مزغنة، وبنو خليل ومتنان وبنو جعد وبطوية وبنو ايفاون، ولكنهم من بطن تلكاتة قوم زيري بن مناد.

[2] اليعقوبي: البلدان، ص 142.

[3] التنسي: تاريخ دولة الادارسة من كتاب نظم الدرّ والعقيان، تح عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 65، 66. مع الملاحظة أن كلا من اليعقوبي(ت292هـ) وابن حزم الأندلسي(ت456هـ) والبكري(ت 478هـ) قد نسبوا بلاد حمزة إلى حمزة بن الحسن بن سليمان بن الحسن بن علي بن الحسن بن على بن أبي طالب- رضي الله عنهم اليعقوبي: المصدر السابق ،ص191؛ ابن حزم الأندلسي: جمهرة أنساب العرب، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ص55؛البكري: المصدر السابق، ص246؛ الحموي: المصدر السابق، مج 2،ص302.

ومن خلال نصوص اليعقوبي (ت 292هـ) الذي يعدّ المعاصر الأقرب للأدارسة يمكن أن نفصل خريطة المدّ السليماني والإدريسي العلوي ببلاد المغرب الأوسط، فبالإضافة إلى ما سبق نجده يتحدث عن البلاد التي وقعت تحت يد الأشراف الحسنين يقول: "متيجة بلد زرع وعمارة" وبين هذا البلد وبين حصن مصادف بن جرتيل مسيرة ثلاثة أيام مما يلي البحر ثم مدينة مدكرة "مليانة" وفيها ولد محمد بن سليمان، ومدينة الخضراء وهي بلد زرع وتغلب عليه أيضا ولد محمد بن سليمان، وآخر المدن التي بيد محمد بن سليمان هي سوق إبراهيم[1]، وسوق إبراهيم منهم من يذكرها على أنها تنس، ولكن الغالب أنها تقع محاذية لتنس غربا، ويضيف الوزان امتداد نفوذ الأشراف إلى تاقدمت (المدينة القديمة) التي لا تبعد كثيرا على تاهرت يقول: "لما دخلها المسلمون عادت مدينة متحضرة تضم عددا وافرا من العلماء والشعراء، إذا كان الأمير عليها أحد أعمام إدريس مؤسس مدينة فاس، واستمرت الإمارة الإدريسية فيها زهاء 150 عاما، ثم تم تخريبها من قبل الشيعي سنة 365هـ[2].

أما من ناحية الشرق والجنوب الشرقي لمتيجة فإنّ اليعقوبي يذكر أنّ هؤلاء الأشراف قد امتد نفوذهم إلى بلاد حمزة (البويرة)، حيث وقعت تحت يد الحسن بن سليمان، وأنّ أول المناطق التابعة له بها هي بلاد هاز ووافقه في ذلك ابن حزم ت 456هـ، والبكري ت 478هـ والحموي ت 626هـ، و بأنّ الذي بناها هو حمزة بن الحسن بن سليمان وبه سميت[3].

وإنّه مع وجود العلوية المنتمية إلى جعفر أخو عبد الله الكامل بمتيجة وامتلاكها لهذا المجال مدة من الزمن في ق 3هـ، ثم وفدت عليهم أيام الشيعة قبائل المعقل، فإنّه لا يستبعد بقاء أبناء جعفر هنالك بعد ذهاب ملكهم حتى

[1] اليعقوبي: نفس المصدر، ص 143.

[2] الوزان: وصف، ج2، ص 40.

[3] اليعقوبي: المصدر السابق ، ص 191.

نزل عليهم الثعالبة[1]. وهذا ما دفع بابن خلدون إلى التلميح إلى تلك العلاقة بين قبائل المعقل وانتسابهم إلى جعفر بن أبي طالب وفق ما أشار إليه الميلي سالفا.

إنّ الحديث عن الشرفاء بالمغرب الأوسط، والانتساب إليهم وإلحاق قبائل المعقل بالأدارسة أمر كان الغالب على أذهان الناس لما لقيمة البيت الشريف من مكانة اجتماعية وسياسية ودينية وهي مسألة نفسها التي حاول ابن خلدون يحي وأبو عبد الله التنسي استعمالها في شأن نسب بني عبد الوادي والتحامهم بالنسب الشريف، إذ أشار يحي بن خلدون إلى أنّ بني عبد الواد فخذان، أحدهما بنو عبد الواد وبهذا الاسم عرف الجميع تغليبا، وأصله عابد الوادي وهي رهبانية عرف بها جدهم، وهو أوّل من أطاع عقبة بن نافع الذي دعا له ولبنيّه. والفخذ الثاني هم بنو القاسم من ولد إدريس بن إدريس بن عبد الله إذ لما تغلب المنصور بن أبي عامر (الأمير الأندلسي) على الحسن بن قنون رحل القاسم إلى الصحراء، ولجأ إلى بني عبد الوادي فأكرموه وعظموه وحكموه فيما بينهم، وتزوج منهم ونسل فيهم ذرية كثيرة[2]. ويؤكد التنسي على أنّ القاسم هذا هو جد أمير المؤمنين مولانا المتوكل على ما صححه صاحب ترجمان العبر[3]، محتجا على أنّ هذا هو الذي كان في هذه البلاد[4].

وما نخلص إليه في هذا الشأن أنّه بالفعل خضع أغلب الصنهاجيين للإمارة العلوية، في حين أنّ بعضهم كان مستقلا محميا بالجبال تحت إمرة رؤساء منهم، وكان أشهرهم مناد بن منقوش الذي قيل أنّه كان يقيم الدعوة

[1] الميلي: المرجع السابق، ج2، ص 194.

[2] يحي ابن خلدون: بغية، ج1، ص 207.

[3] يقصد بترجمان العبر الإسم الأول لمصنف عبدالرحمن بن خلدون المسمى ديوان العبر، ويظهر أنّها التسمية والعنوان الأول لهذا المصنف الضخم الحجم العظيم الفائدة، وهو ما يستوجب مزيدا من التأكيد والبحث.

[4] التنسي: نظم الدرّ، ص 67.

العباسية ويعترف بالإمارة الأغلبية، ولكن لما خلفه ابنه زيري تعامل هذا الأخير مع العبديين حينما نزلوا الجزائر سنة 335هـ[1]. كما تبين أيضا أنّ بلاد المغرب الأوسط والتي من أهم مناطقها بلاد متيجة، قد وقع فيها اختلاط الدماء الشريفة بالعربية الهلالية المعقلية والأمازيغية لبني عبد الوادي الذين كانوا بالصحراء، وانتقلوا إلى تلمسان، ثم توسعوا إلى حدود بجاية، وأنّ ذلك التدافع الذي كان يقع بين قبائل المغرب الأوسط بقدر ما كان تدافعا عنيفا، فإنّ أثاره الأخرى في اختلاط الأنساب قد تولد عليه عنصر جديد شكل مجتمع المغرب الأوسط وساكنه متيجة وما حولها، وتحضر عدّة فاعليات فكرية وسياسية في العصر الحديث ارتسمت فيها هذه الملامح ومنها شخصية محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد الشريف الزهار الجزائري، الذي كان له شأن في نهاية العهد العثماني[2].

الشرف والسياسة:

نظرا لقيمة الشرف عند الخاصة والعامة لم يأل الساسة جهدا في إعمال هذا المعطى لكي يجلبوا لأعمالهم الشرعية والقبول الاجتماعي، ومن هنا كان ادعاء عدد من الزعامات ببلاد المغرب عموما، وكثير من الدويلات التي قامت على ارضه النسب الشريف، وقد استند هؤلاء إلى النسابة والفقهاء قصد تثبيت ادعاءاتهم – بغض النظر عن صحتها أو تلفيقها- وقد كان من هذه الكيانات الزيانيون الذي قاموا بإيصال نسبهم إلى العترة النبوية، ولكن عددا من مخالفيهم نفوا عنهم ذلك، وبقي هذا الجدل مثبتا في المصادر وقائما إلى يوما، فقد روج الزيانيون لتلك النصوص حين تحدث المصادر عن نهاية السليمانيين على أنّها كانت على يد العبيديين، وأنّه في آخر إمارة يحيى بن إدريس بن عمر بن إدريس بفاس رجع الملك للعبيديين

[1] الميلي: نفس المرجع، ج2، ص 157.

[2] راجع أبو القاسم الحفناوي: تعريف الحلف، رجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية ، الجزائر ،1906، ص 469.

بإفريقية، وقد استخلصوا المغرب الأوسط من يد بني سليمان إخوة الأدارسة، ووجهوا وقتها مصاله المكناسي لمضايقة الأدراسة بالمغرب الأقصى[1]. وعلى إثر ذلك فرَّ السليمانيون وزعيمهم القاسم بن محمد إلى بني عبد الواد القاطنين بصحراء تلمسان، فأصهر فيهم وعقب عقباً مباركاً، فانتشر فيهم واكتسح حتى زاد عليهم، بخلاف أعقاب الأدارسة، وكان إخوة القاسم منتشرين في المغرب الأوسط، يحكمون ويسيرون إلى أن غلبهم العبيديون، وملكوا بدورهم المغرب الأوسط[2]. وقد سار على هذا الطرح عدد من الدراسين معتمدين في ذلك على ما الأخوان يحي وعبدالرحمن بن خلدون، وعلى ما أكده أبو عبدالله التنسي في موسومه نظم الدر والعقيان، في وقت نفاه آخرون عنهم ، ونعتقد بأن هامل الزعامة والسياسة ونيل الشرف وما يتمخض عنه من قبول بالإمارة وتيل الشرعية فيما بعد عهد الموحدين قد كان له النصيب الأوفر في عملية الإثبات أو الإلغاء للشرف الزياني، أو لغيرهم من المنافسين لهم في المجال والزمان.

ومعلوم أنّه لم يكن بنو زيان هم الذين استعملوا هذا المعطى لوحدهم، بل كان المرينيون أن استعملوه بطريقة مغايرة لهؤلاء حينما قرّبوا إليهم فئتين هما المتصوفة والبيوتات الشريفة، ومن ذلك تقريب العلماء الشرفاء في المجال العلمي.

وتبرز هذه الحظوة في ذلك المقام الذي حازه الشرفاء في بلاط أبي عنان المريني الذي خصص لهم مرتبة في مجلسه سماها التنبكتي بـ"مزوار

[1] . ابن خلدون : العبر ، ج4 ، ص 23؛ التنسي : نظم الدر ، ص 46.

[2] . التنسي : نظم الدر والعقيان ، ص 67 ،68 ، ويستند التنسي إلى ما أورده إبن خلدون عبد الرحمن في العبر ، ج4 , وأخيه يحي بن خلدون في بغية الرواد في الجزء الأول ، (في الملحق 2 ،شجرة النسب الإدريسي).

الشرفاء" أو ما يعرف بـ"نقيب الشرفاء"[1]. وقد دار النقاش في ذلك المجلس الذي كان يحضره المقري الجد (ت759هـ/1358م) و مزوار الشرفاء، وهذا في حضرة السلطان، حول شرف آل البيت، وضرورة القيام لهم احتراماً، وقد اعترض المقري بأنّ شرف العلم قائم (للمقري)، و أمّا شرف المزوار فلا يعلم بعد مرور سبعمائة سنة، فالشرف بذلك مظنون، مضيفاً لو علمنا شرفك قطعاً لأقمنا هذا من هذا (وأشار إلى السلطان أبي عنان) وأجلسناك، فسكت المزوار[2].

وقد تعارض هذا الموقف للمقري من بني مرين - على اعتبار أنّهم ليسوا شرفاء ولا يمكن أن يحكم لأحد بالشرف بالنظر إلى البعد الزماني- بموقف آخر حينما نسب صاحب روضة النسرين بني مرين إلى البيت الشريف، على أنّهم فخذ من زناته ومن أشرافهم، ثم زعم بأنهم شرفاء، وقد رفع نسبهم من جدهم الأمير عبد الحق إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب[3]، ممّا يدلّ على أنّ خطاب الشرف والانتساب إلى هذا المفهوم كان له التأثير البالغ على ذهنية المجتمع.

وهكذا يتبيّن بأنّ الصراع على إثبات الشرف كان على أشده، وأن قيمته بالنسبة للعامة والخاصة معتبرة، وأنّ الخوض في هذا الموضوع بالنسبة للمغرب الأوسط ومجال متيجة يحتاج إلى مزيد من التنقيب عن المصادر الدفينة والبحث عن الأعلام الفقهاء، والأسر العريقة قد يثبت أوينفي هذا التواجد بإقليم لا نظنه يخلوا من شرف تواجد الشرفاء.

---

[1] . الدردابي (محمد): قواعد الفقه لقاضي الجماعة أبي عبدالله محمد بن محمد بن أحمد المقري الجد 759هـ،رسالة دكتوراه،دراسة وتحقيق، إشراف علي سامي النشار، دار الحديث الحسنية، الرباط،1980، ص 46.

[2] . التنبكتي: كفاية ، ص 332.وقد أورد في ذلك الونشريسي تفصيلاً في المعيار أنظر المعيار، ج12، ص226.

[3] . أنظر: بن الأحمر (إسماعيل): روضة النسرين من دولة بني المرين، تحقيق عبد الوهاب بن المنصور، ط3، 1423، 2003، المطبعة الملكية، الرباط، ص 17.